صدور قانون بتعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته

القانون يهدف إلى إنشاء سجل انتخابي الكتروني يكون نواة لسجل مدني تستكمل الحكومة إعداده

صنعاء/سبأ/..

صدر أمس القانون رقم (13) لسنة 2013م قضى بتعديل القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته، فيما يلي نصه:

قانون رقم (13) لسنة 2013م

بتعديل القانون رقم (13) لسنة 2001م

بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

- بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .

- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته.

- وبعد موافقة مجلس النواب .

أصدرنا القانون الآتي نصه:

المادة(1) تعدل المواد (2/د،4،9،10،11،12،15،16،18) من القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته وذلك على النحو التالي:

مادة (2) د-الموطن الانتخابي: مكان إقامة الناخب الدائم أو مقر العائلة الأصلي، ولو لم يكن مقيماً فيه.

مادة (4) أ- يمارس كل ناخب حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية المحلية التي بها موطنه الانتخابي والمقيد في جداولها ..وفي كل الأحوال لا يجوز أن يسجل المواطن اسمه في أكثر من دائرة انتخابية محلية واحدة ،كما لا يجوز أن يمارس حق الانتخاب إلا في الدائرة الانتخابية المحلية التي اسمه مسجل فيها.

ب- يجوز للناخب أن ينقل موطنه الانتخابي إلى أحد موطنيه الانتخابيين، وعلى كل مواطن نقل مكان إقامته الدائم إلى مقر عائلته الأصلي أو العكس إبلاغ مصلحة الأحوال المدنية أو احد فروعها بذلك وفقا لنموذج تعده المصلحة لهذا الغرض، وعلى المصلحة تحديث بيانات نقل الموطن وبيانات وحالات الوفاة، وموافاة اللجنة العليا للانتخابات بنسخ من البيانات المحدثة..وفي كل الأحوال لا يجوز نقل الموطن في نفس دورة التسجيل .

ج- أي ناخب تعمد قيد أسمه في سجل الناخبين بأكثر من موطن خلافاً لما تنص عليه الفقرة(ب)من هذه المادة ..يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة(135)من هذا القانون .

د- لا يجوز إكراه أي مواطن على اختيار موطن انتخابي معين أو إكراه أي ناخب على الإدلاء بصوته لمرشح معين، ويعاقب كل ذي سلطة مدنية أو عسكرية استخدم سلطته أو نفوذه لتغيير إرادة الناخب أو لإجبار العاملين بمعيته على العمل لصالح أو ضد أي مرشح أو حزب أو تنظيم سياسي بالعقوبات المنصوص عليها في المادة(133) من هذا القانون مع عزله من وظيفته .

مادة(9) أ- تقوم اللجنة العليا بإنشاء سجل انتخابي الكتروني يشمل بيانات الناخب النصية وصورته الرقمية وعلاماته الحيوية، يكون نواة لسجل مدني تستكمل الحكومة إعداده، بحيث يعتمد عليه في تحديث سجلات الناخبين لأي عملية انتخابية أو استفتاء، وتتولى اللجنة العليا تنظيم قواعد وإجراءات ومواعيد التسجيل الالكتروني وكيفية الإعلان.

ب- يكون لكل دائرة انتخابية محلية جدول ناخبين الكتروني تعده لجنتان رجالية ونسائية، تشكل ويحدد مقر عملها بقرار من اللجنة العليا للانتخابات، وتمارس مهامها وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له.

ج- على اللجان الفرعية موافاة اللجنة الأساسية بنسخ الكترونية من قواعد البيانات التي تعمل عليها أولا بأول وفقا لآلية وجدول زمني تقره اللجنة العليا،وذلك لتفريغها في قاعدة البيانات المركزية وتهيئتها لعملية الفحص والمطابقة .

مادة(10) أ- يشتمل جدول الناخبين في كل دائرة انتخابية محلية على بيانات كل مواطن يقع فيها موطنه الانتخابي متى توافرت فيه الشروط الدستورية والقانونية اللازمة للتسجيل في جداول الناخبين، وعلى وجه التحديد، اسمه الرباعي، ولقبه، ومؤهله، ومهنته، وتاريخ ميلاده، وبيانات موطنه الانتخابي، ورقم قيده في الدائرة، وصورته الرقمية، وبصمات أصابع يديه، وبيانات وثيقة إثبات الشخصية، أو بيانات وثائق إثبات شخصيات المعرفين، وعلى اللجنة العليا ضمان عدم اعتماد تسجيل أي مواطن ما لم تستوف كافة بياناته المحددة في هذه المادة .

ب - لا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من دائرة انتخابية محلية.

مادة(11) على لجان إعداد جداول الناخبين التثبت من هوية المواطن الذي يطلب قيد اسمه في جدول الناخبين وعمره وموطنه الانتخابي على النحو الآتي :

-1 يتم التثبت من الهوية ببطاقة أثبات الهوية الشخصية أو العائلية، أو جواز السفر، أو بشهادة معرفين اثنين من أبناء نفس الدائرة الانتخابية المحلية يحملان إحدى الوثائق المشار اليها في هذه الفقرة ، ومن أقارب المشهود له، وتدون شهادتهما بعد اخذ اليمين في استمارة طلب القيد ويوقعان ويبصمان عليها، وعلى أنهما سيخضعان لعقوبة التزوير في محررات رسمية في حال ثبوت عدم صحة شهادتهما..وفي جميع الأحوال يجب أن لا يزيد عدد المعرّف بهم عن عشرة أشخاص لكل معرّف.

-2 يتم التثبت من عمر طالب القيد المشكوك في عمره ببطاقة أثبات الهوية الشخصية أو العائلية أو جواز السفر أو شهادة الميلاد أو استمارتي المرحلة الأساسية أو الثانوية العامة.

-3 للتثبت من أن الدائرة الانتخابية تعد موطنا انتخابيا لطالب القيد ..يكتفى بإقراره وتوقيعه وبصمته على استمارة طلب القيد، والتي يجب أن تتضمن تنبيه طالب القيد بان عقوبة التزوير في محررات رسمية ستطبق عليه حال ثبوت أن الدائرة لا تعد موطنا انتخابيا قانونيا له .

مادة(12) تقوم اللجنة العليا بعد استكمال عملية التسجيل بإجراء عملية فحص ومطابقة لبيانات الناخبين المقيدين على مستوى الجمهورية، وذلك بغرض تحديد حالات تكرار القيد والتحقق منها وحذفها، ومن يثبت انه كرر قيد نفسه يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (135) من هذا القانون.

مادة(15) أ-لكل ناخب في الدائرة الانتخابية المحلية أن يتقدم إلى اللجنة الأساسية بطلب كتابي لتصحيح أو إدراج أو حذف اسم أي ناخب في جداول الناخبين الخاص بدائرته الانتخابية المحلية ، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان جداول الناخبين، وعلى اللجنة الأساسية أن تبت في الطلب المشار إليه خلال ثلاثة أيام من تاريخ تلقيها الطلب.

ب- لصاحب الطلب المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أن يطعن في قرار اللجنة الأساسية خلال أربعة أيام من تاريخ صدور قرارها أمام المحكمة الابتدائية المختصة، وللمحكمة أن تجري ما تراه من تحقيقات ضرورية، بحيث لا تتجاوز مدة الفصل في الطعن ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه، وتكون قرارات المحكمة الابتدائية نهائية غير قابلة للطعن وعلى المحكمة موافاة أطراف الطعن واللجنة العليا بصورة طبق الأصل من قرارات الفصل بالطعون فور صدورها، وعلى اللجنة العليا إعلان هذه القرارات في الدائرة فور تسلمها .

ج- يحق لفروع الأحزاب والتنظيمات السياسية والمرشحين المستقلين في الدوائر الانتخابية المحلية خلال المدة المحددة لإعلان الجداول الحصول على نسخ من الجداول المعلنة وعلى نفقتهم الخاصة.

مادة(16) أ- على اللجنة العليا تصحيح وتعديل جداول الناخبين وفقا للقرارات والأحكام النهائية الصادرة أولا بأول .

ب-تعتبر جداول قيد الناخبين النهائية حجة قاطعة وقت الاقتراع ولا يجوز لأحد الاشتراك في أي انتخابات أو استفتاء ما لم يكن أسمه مقيداً فيها .

ج- في حال الدعوة لانتخابات مبكرة أو استفتاء تعتبر آخر الجداول التي حازت الصفة النهائية وفقاً لهذا القانون هي الجداول التي يعتد بها لإجراء هذه الانتخابات أو الاستفتاء .

د- تعلن اللجنة العليا قبل صدور دعوة الناخبين في مختلف وسائل الإعلام الرسمية الإحصاءات النهائية لعملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين أو تعديلها على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية.

مادة(18) لكل مواطن قيد اسمه في جدول الناخبين حق ممارسة الاقتراع في الدائرة الانتخابية المحلية المقيد بها ، ويتم التثبت من شخصيته اسما وصورة عن طريق إحدى وثائق التثبت من الهوية المعتمدة للقيد، أو بواسطة السند المثبت لواقعة التسجيل، أو السجل الانتخابي الذي يحمل اسم وصورة الناخب.

المادة (2) تلغى المادتان (13، 14) من القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته.

المادة(3) تضاف مادتان جديدتان برقم (137مكرر، 144مكرر) إلى أحكام القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته ونصهما كما يلي:

مادة(137مكرر) تجرى الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية بالسجل الانتخابي الإلكتروني.

مادة(144 مكرر) إذا استحال على اللجنة العليا إنشاء السجل الانتخابي الالكتروني في أي من الدوائر الانتخابية المحلية في الانتخابات القادمة أحاطت الأطراف السياسية بذلك وعرضت الأمر على رئيس الجمهورية لاتخاذ القرار بإجراء الانتخابات في تلك الدوائر بالسجل الانتخابي اليدوي الحالي بعد تصحيحه .

المادة (4) يعتبر هذا التعديل جزءاً لا يتجزأ من القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته ويقرأ معه كقانون واحد.

المادة (5) التعديلات الواردة في هذا القانون قابلة للتعديل على ضوء نتائج مؤتمر الحوار الوطني والدستور الجديد.

المادة (6) يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية -بصنعاء
بتاريخ 6 / رمضان / 1434هـ
الموافق 15 / يوليو /2013م
عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

ذهنية التخريب لن تحبط إرادة التغيير

كتب/ المحرر السياسي

- لا شك أن أعمال التخريب التي تتنقل من مكان إلى آخر مستهدفة ضرب الخدمات الأساسية والمنشات الاقتصادية في محاولة يائسة لعرقلة حركة التغيير في المجتمع، لن تثني اليمنيين عن مواصلة السير في اتجاه هذا التحول، وذلك من خلال تمسك الأطراف السياسية بعملية الحوار الوطني الذي بات يمثل – بالنسبة للجميع – طوق النجاة وسفينة الإنقاذ للإبحار نحو المستقبل.

هذا هو مضمون الكلمة الضافية التي ألقاها الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية في حفل الإفطار أمام أعضاء مؤتمر الحوار الوطني ..وفيها من الدلالات والإشارات ما يحفز على ضرورة مجابهة هذه التحديات ، فضلاً عن كشفها وأولئك الذين لا يتورعون في التخطيط والتمويل لها، وذلك لحسابات أنانية ضيقة تتنافى مع مصالح الشعب اليمني في التطور والاستقرار والنماء.

ولما لم يكن جديداً التنبيه إلى مخاطر هذه الاعتداءات على شبكة الخدمات الأساسية كالكهرباء والنفط والغاز واستفحال عملية الإرهاب والتخريب ، فإن الأمر الإيجابي الملفت في هذه الاتجاه أن تتضافر الإرادات والجهود الوطنية المخلصة في التصدي الواعي لمثل هذه الأعمال الإجرامية وفضح أشخاصها و رموزها و إحالتهم إلى القضاء لينالوا عقابهم الرادع .. والعمل في آن واحد على تحفيز الأداء ومواصلة وإنجاز المهام الوطنية الماثلة أمام القوى السياسية على الساحة الوطنية وفي مقدمة ذلك استكمال عملية الحوار الذي يسير بصورة إيجابية تبشر بالخير ويدعو إلى التفاؤل .. وهو ما يُعد – في حد ذاته – بمثابة الرد الشافي على أوهام محاولة العودة بالوطن إلى مربعات الماضي واجترار مآسيه ورواسبه التي ثارت عليها حركة الشباب التغيرية على امتداد الوطن.

وإزاء هذه التحديات والصعوبات المفتعلة، فإن المسئولية الإضافية تقتضي أيضاً الإنكباب على مواصلة مسيرة التحول وتشمير السواعد في إطار انجاز هذه المهام الوطنية الكبرى وعلى النحو الذي يترجم تطلعات الجماهير اليمنية في استكمال التغيير وإقامة الدولة المنشودة ، دون الالتفات إلى تلك القضايا الجزئية أو الصعوبات التي قد تبرز بين فرقاء التسوية السياسية أحياناً، لذلك فلا غرابة بأن يركز الرئيس عبد ربه منصور هادي – وفي أكثر من مناسبة – على أهمية تخطي كل العراقيل أمام مؤتمر الحوار .. وبالتالي العمل على ألا يخيب ظن اليمنيين في إقامة منظومة حكم جديدة لا تعيد إنتاج الماضي بأي صورة من الصور.

وأمام هذه السياقات، فإن على الجميع -وتحديداً خلال ما تبقى من مرحلة الحوار- أن يتسلحوا بالعمل والأمل معاً بوضع رؤية لصياغة المستقبل المنشود وحل المشكلات الحقيقية المتمثلة في إشكالية توزيع الثروة والسلطة وضرورة إشاعة وترسيخ قيم العدل والمساواة والحرية والحكم الرشيد، خاصة وأن هذه التطلعات العظيمة لا تصنعها الأماني فقط و إنما تأتي بالإرادة والعمل المثابر والاصطفاف الوطني ..وقبل كل هذا وذاك الاعتماد على الذات لصياغة مشروع النهوض اليمني الحديث، خاصة وأن المجتمع الدولي بأسره يقف إلى جانب التجربة في ريادتها وأسبقيتها السلمية وتوفير ضمانات تأصيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ..وهي التجربة التي أدهشت العالم واستحقت كل هذا الثناء والتقدير والإعجاب ..كل عام والجميع بخير.

بحث التعاون بين اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر

صنعاء/سبأ/..

ناقش وزير الصحة العامة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي أمس مع وفد بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الذي يزور بلادنا برئاسة (سيدريك) سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائية في مجال الصحة.

وتطرق اللقاء إلى الخدمات الصحية التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن وبوجه خاص في محافظتي أبين وصعدة وإمكانية تفعيل التنسيق بين الوزارة واللجنة لنشر الوعي حول حماية الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف.

وفي اللقاء ثمن وزير الصحة العامة والسكان الجهود التي تبذلها اللجنة في مجال الخدمات الصحية والإنسانية، مشيرا إلى أهمية وضع خطة مستقبلية مشتركة تمكن الوزارة من الاستفادة من خبرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال الإسعاف والطوارئ وتدريب الكوادر الصحية.

حضر اللقاء وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الطب العلاجي الدكتور غازي اسماعيل ومدير عام الطوارئ في الوزارة الدكتور علي سارية.

إجراء صيانة لـ47 مولداً لضخ المياه في تعز

هائل يؤكد ضرورة الالتزام بالتوزيع العادل للمياه

تعز / سلطان مغلس

وجه محافظ تعز شوقي أحمد هائل بصيانة 47 مولداً كهربائياً في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي كانت متوقفة عن العمل منذ فترة طويلة وإعادتها للخدمة لمواجهة الإنطفاءات المتكررة للتيار الكهربائي وتخفيف الأزمة المائية التي تعاني منها المحافظة ومضاعفة ضخ المياه من الآبار ، جاء ذلك لدى ترؤسه اجتماعاً موسعاً أمس لقيادة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بتعز لمناقشة الاسباب الحقيقية للأزمة المائية وإيجاد الحلول العاجلة للحد منها والالتزام بالتوزيع العادل للمياه لكل المواطنين ، ووجه المحافظ هائل باستئجار مولدات كهربائية بحجم كبير تخصص لضخ المياه إلى المناطق والأحياء المرتفعة وتوفير مادة الديزل لتشغيل الآبار وإعادة استقرار أوضاع المؤسسة .

وأقر الاجتماع عقوبات لكل المخالفين والمتلاعبين بآلية التوزيع وكذا المتسببين بعرقلة ضخ المياه من الآبار وإحالتهم للنيابة العامة لاتخاذ العقوبات القانونية بحقهم..كما شدد الاجتماع على تكثيف جهود تحصيل مديونية المؤسسة والتي تقدر بنحو مليار ريال.

وشدد المحافظ هائل على أهمية التوزيع العادل للمياه لجميع المواطنين بصورة متساوية وضبط المخالفين والمتلاعبين بالتوزيع ووضع آلية فعالة حقيقية تضمن للجميع الحصول على المياه بيسر بعيداً عن المجاملات أو المحاباة ، وحث جميع منتسبي المؤسسة على مضاعفة الجهود والعمل بروح الفريق الواحد بعيداً عن المماحكات والصراعات السياسية لتخفيف المعاناة عن المواطنين ، مؤكدا وقوفه إلى جانب حصول الموظف على حقوقه القانونية والعادلة ، مشيراً إلى أن من لديه أي مطلب قانوني فعليه أن يسلك الطرق القانونية للمطالبة بحقوقه بعيداً عن أعمال التخريب والفوضى أو المساس بمصالح المواطنين وتعطيلها.

محافظ صعدة يبحث مع مكتب الأمم المتحدة آليات تقديم الخدمات الإنسانية

صعدة/ سبأ/..

ناقش محافظ صعدة فارس محمد مناع أمس مع مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بمحافظة صعدة عبد الكريم حسين علي ،سبل تعزيز آليات التنسيق بين السلطة المحلية وأجهزتها المختلفة و المنظمات العاملة في المجال الإنساني .

وتناول اللقاء الصعوبات التي تواجه المنظمات الإنسانية والسبل الكفيلة بتسهيل مهامها في كافة المجالات خاصة المتعلقة بأنشطتها في مجالات الصحة والتعليم وسوء التغذية.

وقد أكد المحافظ على ضرورة التنسيق مع مختلف الجهات بالسلطة المحلية والجهات المعنية خصوصا مكتب التخطيط والتعاون الدولي من أجل توثيق وحفظ أنشطة كافة المنظمات الإنسانية العاملة بالمحافظة .. مثمنا الدور الذي تقدمه المنظمات الإنسانية بالتعاون مع السلطة المحلية بالدفع بعجلة البناء والتنمية بالمحافظة التي تحتاج إلى الكثير من المساعدات الإنسانية نتيجة ما تعرضت له في الفترة الماضية .

وأشار إلى أن قيادة المحافظة والسلطة المحلية حريصتان على التعاون وتسهيل مهام المنظمات الإنسانية بما من شأنه خدمة أبناء المحافظة المتضررين جراء الأحداث التي تعرضت لها المحافظة والعمل على تجاوز المعوقات والصعوبات التي قد تواجه أعمالها في الميدان .

تستفيد منها 1200 أسرة فقيرة يومياً

مؤسسة " النور المبين " تنفذ مشروع إفطار الصائم في 53 حارة في الأمانة

الثورة / خاص

تواصل مؤسسة " النور المبين " الخيرية تنفيذ مشروع إفطار الصائم الحادي عشر في عدد من أحياء أمانة العاصمة .

وقالت المؤسسة أن المشروع يستفيد منه 1200 أسرة فقيرة يومياً في 53 حارة في أمانة العاصمة صنعاء .

ودعت مؤسسة النور المبين كل من يريد مد يد العون والمساعدة لإنجاح المشروع التبرع على رقم حساب (5001003) في بنك اليمن والبحرين الدولي.

العلماء والخطباء يعلنون وثيقة مبادئ لدعم الحوار الوطني الشامل

وليد المشيرعي

أكد وزير الأوقاف والإرشاد حمود محمد عباد على ضرورة أن يضطلع العلماء والخطباء بمسئولياتهم في خلق رأي عام يدعم عملية الحوار الوطني الشامل ويردم الهوة التي وجدت بين أبناء الوطن الواحد خلال الفترة الماضية .

وقال عباد في ختام حلقة نقاش حول "دور الخطباء والمرشدين في دعم الحوار" نظمتها الأمانة العامة لمؤتمر الحوار ووزارة الأوقاف والإرشاد: لاخوف على هوية اليمن فهي محسومة كهوية عربية وإسلامية، معتبرا أن هذه الهوية هي تأصيل ديني سعى إلى الدولة المدنية منذ وثيقة المدينة المنورة مع اليهود في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

ودعا عباد في الورشة التي شارك فيها العلماء والدعاة والمرشدات المشاركين في الملتقى الثاني للدعاة إلى ضرورة الابتعاد عن تأجيج المشاعر وأن يلتزم الجميع بوسطية الفكر والثقافة والابتعاد عن المهاترات والتعصب والعمل على تعزيز قيم الحوار وأن لا نستبق الحداث بنوايا سيئة.

وأعرب مجدداً عن استعداد وزارة الأوقاف ستعمل على تعزيز قيم الحوار من خلال الخطباء، مؤكدا على أهمية الدور الذي يضطلع به الخطباء، داعيا إلى ضرورة مواكبة نتائج مؤتمر الحوار وتعزيز روح التسامح.

من جانبه قال الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني الدكتور أحمد عوض بن مبارك: إن عظمة الدين الاسلامي تتمثل في استلهام واستحضار قيم الحوار لتلبية طموحات اليمنيين في الاستقرار والعيش باستقرار.

مؤكداً أن مؤتمر الحوار يفتح أبوابه لكل اليمنيين وعلى الأخص خطباء المساجد والأئمة والدعاة والمرشدات، وأن التحدي الرئيسي بعد إنهاء مؤتمر الحوار هو تنفيذ المخرجات التي توصلت إليها فرق العمل على أرض الواقع.

ودعا الخطباء إلى ضرورة مساندة مؤتمر الحوار من خلال دورهم الريادي في الوصول المباشر إلى الناس ونقل الصورة الإيجابية لمؤتمر الحوار.

وفي ختام الورشة تلا الوزير حمود عباد وثيقة مبادئ تدعو الخطباء إلى الالتزام بها، فيما يلي نصها:

* الابتعاد عن الحدة في تناول القضايا الخلافية والحرص على الامتناع عن تأجيج المشاعر السلبية في أوساط اليمنيين والاحتراب الإعلامي عبر المنابر بكافة صوره وأشكاله المباشرة وغير المباشرة.

* الابتعاد عن التحريض السياسي او المذهبي أو المناطقي ومنع استخدام اي من مصطلحات التخوين والتكفير والإقصاء بشكل مباشر أو غير مباشر ضد أي طرف كان.

* الحرص على أن لا يتم استباق الأحداث وعدم الاستجابة للشائعات والتحقق مما يقال قبل الشروع في الحديث عنه.

* إعلاء قيم الحوار كآلية سلمية حضرية دينية لحل المشاكل بعيداً عن العنف، والتأكيد عليه كمخرج آمن ووحيد لليمن، والتركيز على القضايا المشتركة بين جميع الأطراف.

* الترويج لقبول التعددية والاختلاف وتعزيز مفاهيم المشاركة الفعالة والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ومبادئ حقوق الإنسان لبناء دولة مدنية حديثة.

* إدارة نقاشات بناءة تحترم مختلف وجهات النظر والآراء من خلال تبني خطاب وسطي متزن ومسؤول يعزز الشراكة والتعايش بين فئات المجتمع من دون تمييز أو تغييب أو تجاهل لقضية أو فئة.

* خلق رأي عام داعم للحوار ومخرجات الحوار لكي نتجاوز الخلافات وردم كل هوة تفرق بين أبناء الوطن الواحد -كون مخرجات الحوار تعد بمثابة مشروع وطني لعقد اجتماعي جديد تعني كل اليمنيين لا طرف على حساب طرف آخر.

محافظ عمران يلتقي عدداً من ممثلي المنظمات الإنسانية

عمران/سبأ

ناقش محافظ عمران محمد حسن دماج أمس مع ممثلين عن الصليب الاحمر وأطباء بلا حدود ومنظمة رعاية الاطفال والاغاثة الإسلامية ، انشطة المنظمات في المجال الصحي.

ووقف اللقاء الذي حضره وكيل المحافظة صالح عيشان ومديرا عام مكتب الصحة ومستشفى عمران امام امكانية دعم تطوير مستشفى عمران لمواجهة الحالات المرضية المتزايدة اليه وسرعة ترميم المركز الصحي بمديرية حرف سفيان.

وقد أكد المحافظ دماج أهمية توسيع وزيادة دعم المنظمات في المجال الصحي ومعالجة جوانب القصور في اداء بعضها، مبديا استعداد قيادة المحافظة لتقديم يد التعاون لتسهيل مهام المنظمات ..

كما أكد أهمية اشراك قيادة المحافظة في اعداد خطة النشاط الإنساني للعام القادم ضمانا لاستهداف الحالات الاكثر احتياجا وتنفيذا للمشاريع الهامة والضرورية.